# التوطئة في التوابع بين مقتضى الصنعة ومعطيات الدلالة

**د. غازي بن محمد بن فهد السهلي**
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية كلية الآداب
جامعة الجوف

# التوطئة في التوابع بين مقتضى الصنعة ومعطيات الدلالة

د. غازي بن محمد بن فهد السهلي
أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية كلية الآداب
جامعة الجوف
gmalsahly@ju.edu.sa

تاريخ تقديم البحث: ١٤٤٧/٥/٢٥هـ تاريخ قبول البحث: ١٤٤٧/٦/٢٧هـ

**ملخص الدراسة:**

تتوجه قصدية هذا البحث إلى ظاهرة التوطئة في باب التوابع بين مقتضى الصنعة ومعطيات الدلالة، ويهدف الباحث إلى بيان مفهوم ظاهرة التوطئة ومعالمها، وإبراز ذلك من خلال مباحث باب التوابع، مع الوقوف على محاولات التوفيق بين التركيب النحوي ومعطيات الدلالة، معتمدًا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يقوم على استقراء الكتب النحوية، ثم استنباط المسائل التي تظهر فيها معالم التوطئة في مباحث باب التوابع ودراستها دراسة نحوية دلالية.

وقد توصل البحث إلى أنّ النحاة نصوا صراحةً على مصطلح (النعت الموطئ)، على نحو لم يوجد نظيره في بقية التوابع، وأنّ التابع المسمّى بدلًا يعدّ أدخلَ التوابع في باب التوطئة، وألصقها به، لا سيّما نوعَيْه بدل البعض، وبدل الاشتمال، وأنّ هناك محاولات جادة من النحاة هدفت إلى التوفيق بين معطيات الصنعة في ضوء نظرية العامل، ومعطيات الدلالة، في نماذج التوطئة التي تنازع فيها جانبا التركيب والدلالة.

**الكلمات المفتاحية:** التوطئة – التوابع – التركيب – الصنعة – الدلالة

# Preparatory Elements (Tawṭi'ah) in Dependents (al-Tawābiʿ) Between Structural Requirements and Semantic Implications

**Dr. Ghazi Mohammed Fahad ALsuhali**
Associate Professor of Arabic Grammar and Morphology at the Department of Arabic Language College of Arts Al-Jouf University

**Abstract:**

This study investigates the phenomenon of tawṭiʾah (preparatory elements) within the grammatical category of dependents (al-tawābiʿ), examining it at the intersection of grammatical structure and semantic interpretation. It aims to clarify the concept of tawṭiʾah, delineate its main features, and identify its manifestations across the various types of dependents. The study further explores classical grammarians' attempts to reconcile formal grammatical requirements—particularly within the theory of grammatical governance (al-ʿamil)—with semantic considerations, especially in contexts where syntactic structure and meaning appear to be in tension.

Adopting a descriptive–analytical approach, the research surveys classical grammatical sources, identifies instances in which features of tawṭiʾah emerge in the discussion of dependents, and analyzes these instances from both grammatical and semantic perspectives.

The study concludes that grammarians explicitly employed the term al-naʿt al-muwaṭṭiʾ (preparatory adjective), a designation not paralleled in other types of dependents. It also demonstrates that the dependent known as al-badal (substitute) represents the closest category to the notion of tawṭiʾah, particularly in the forms of partitive substitution (badal al-baʿḍ) and inclusive substitution (badal al-ishtimāl). Moreover, the study highlights sustained efforts by grammarians to harmonize the demands of grammatical structure with

semantic interpretation in cases where structure and meaning compete in the analysis of tawṭi'ah.

**key words** tawṭi'ah; dependents; grammatical structure; grammatical craftsmanship; semantics.

**المقدمة:**

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أمَّا بعد:

فإنَّ تفوق أي مجتمع من المجتمعات ينبثق من اهتماماته الفكرية والحضارية واللغوية، فاللغة منظومة من الأفكار والثقافات، وحاضنة لمقتضيات العصر بمختلف صنوفه، وفيها من الظواهر ما يدل على رحابتها واتساعها، وإنّ دور الباحثين يتمثل في تحليل هذه الظواهر، والوقوف على نظمها ومعالمها ودلالتها، فالنحاة لم يقفوا عند دراسة التراكيب فحسب؛ بل تجاوزوا ذلك إلى العناية الكبيرة بمستويات التحليل اللغوي المختلفة؛ كالأصوات، والصيغ، والدلالات.

وإن ظاهرة التوطئة من الظواهر اللغوية الدقيقة التي لم تنلْ حظها من الدراسة، مع ما لها من ذيوع ودَوَران في التراكيب العربية، وفي معالجات النحاة على السواء، وإذا كان الأصل في الوظائف النحوية أن تقصد لذاتها، غير أن هذا الأصل يخالف في التوطئة، فتأتي الوظيفة النحوية موطئة للأمر المهم بعدها (الموطَّأ له)، وهو الذي يناط به الحكم.

ومن خلال البحث في هذه الظاهرة، وتتبُّع تطبيقاتها في التراكيب العربية، تبيّن لي أنّ في باب التوابع مواضع كثيرة استندت إلى معطياتها؛ سواء في باب النعت أو البدل أو غيرهما، فعزمت على البحث في هذا الموضوع، وجعلته بعنوان: **(التوطئة في التوابع بين مقتضى الصنعة ومعطيات الدلالة)**.

**أهداف البحث:**

- بيان مفهوم ظاهرة التوطئة، وذكر بعض مظاهرها في النحو العربي.

- إبراز هذه الظاهرة في باب التوابع، مع تسليط الضوء على المواضع المختلفة التي وردت فيها.

- محاولة التوفيق بين الصنعة والدلالة في نماذج التوطئة في باب التوابع.

**منهج البحث:**

ساقتني طبيعةُ البحث إلى الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ الذي يقوم على استقراء الكتب النحوية، ثم استنباط المواضع التي تُلمَح فيها معالم التوطئة في باب التوابع، ودراسة هذه المواضع وتحليلها، والموازنة بين التركيب والدلالة في أمثلتها.

**الدراسات السابقة:**

١) التوطئة ولوازمها في النحو العربي، للدكتور/ مالك أحمد يعقوب، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا، العدد ٢٣ الجزء ٦ عام ٢٠١٩م، قام الباحث برصد لوازم التوطئة وذكر نماذج لها في العربية، ولم يتطرق للدلالة والتركيب في التوطئة، ولم يعتنِ بالوقوف على ملامح التوطئة في التوابع المختلفة.

٢) ظاهرة التوطئة في النحو العربي، للدكتور/ حسين الرفايعة، بحث منشور في المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد ٣ العدد ١ عام ٢٠١٧م، أصّل فيه الباحث مصطلح التوطئة وما يرادفها، وذكر بعض المسائل النحوية التي تُلمَح فيها التوطئة، ولم يفرق بين التوطئة الوظيفية – التي ترِد في الوظائف النحوية – والتوطئة العامة.

٣) التمهيد في نحو العربية معناه ومواطنه، للدكتور/ أحمد عيد عبد الفتاح، بحث منشور في مجلة الناطقين بغير اللغة العربية، المجلد ٣ العدد ٤ عام ٢٠٢٠م، ذكر فيه الباحث معنى التمهيد، ومواطنه في العربية بشكل عام.

٤) التهيئة في النحو العربي، للدكتور/ سعيد بن محمد آل موسى، بحث منشور في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية، المجلد السادس العدد الثاني ٢٠١٩م، سلط فيه الباحث الضوء على ظاهرة التهيئة في النحو بصفة عامة، دونما تفريق في النماذج التي عرض لها بين نماذج التهيئة اللغوية العامة التي تهيء لحكم نحوي، ونماذج التهيئة الوظيفية التي تكون في الوظائف النحوية.

أما هذا البحث فيختلف عن الدراسات السابقة في نقطة جوهرية، تتمثَّل في تسليطه الضوء على نماذج التوطئة في باب التوابع، ورصْد تطبيقات هذه الظاهرة ومعطياتها في مباحث هذا الباب المختلفة، وموقع الصنعة والدلالة فيها، ومدى تغليب إحداهما على الأخرى في معالجات النحاة.

**خطة البحث:**

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع.

أَمَّا المقدِّمة فقد بَيَّنتُ فيها أهميَّة الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطَّته، وأما التمهيد فاعتنى ببيان مفهوم التوطئة ومظاهرها، وأمّا المباحث الأربعة فرُتّبت على النحو الآتي: المبحث الأول: التوطئة في باب النعت، والمبحث الثاني: التوطئة في باب التوكيد، والمبحث الثالث: التوطئة في

باب البدل، والمبحث الرابع: التوطئة في باب العطف، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وبعد: فإني أحمدُ الله على أنْ مَنَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وهذا جهد المقلّ، يعتريه ما يعتري العمل البشري من النقص، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

**تمهيد: مفهوم التوطئة ومظاهرها:**

يدور المفهوم اللغوي للتوطئة حول عدة معانٍ، منها: التمهيد، والتهيئة، والتذليل، والتقديم، يقال: وطّأتُ الأمر إذا هيّأته، ووطأت الفراش توطئةً، والوطيء من كل شيء: ما سهل ولان، والتوطئة هي التمهيد والتذليل، ووطَّأه: هيّأه وسهّله ودمّثه، ووطّأتُ الشيء فاتّطأ؛ أي: هيّأته فتهيّأ[١]، وقد ذكر سيبويه في الكتاب[٢] أن الفعل (وَطِئ) ومضارعه (يَطَأُ) مثل: وَرِمَ يَرِمُ؛ ولكنهم فتحوا العين من (يَفْعَل)، وأصله الكسر.

أما المعنى الاصطلاحي للتوطئة فهي أن يُسبق الأمر المهم، واللفظ المناط به الحكم الإعرابي، بلفظٍ يمهّد له ويهيئ لذكره[٣]، وقد وردت التوطئة – بهذا المعنى – بلفظها أو بما يرادفها في كتب المتقدمين والمتأخرين من النحاة؛ فابن مالك – على سبيل المثال – عند حديثه عن البدل ذكر أنَّه هو المقصود بالنسبة، ثم قال: "ولا يُذكر متبوعه إلا توطئةً له"[٤]، وقال في موضعٍ آخر عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة بالحروف: "وهو كون ذلك توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حدّه"[٥].

---

(١) ينظر: لسان العرب ١٩٧/١-١٩٨، تاج العروس ٤٩٧/١، القاموس المحيط ص٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٥/٤

(٣) ينظر: التوطئة ولوازمها في النحو العربي ص٨

(٤) شرح التسهيل ١٠٦/٣

(٥) شرح التسهيل ٤٣/١

وتأتي التوطئة بمعنى التمهيد، فقد ذكر الصبان في حاشيته على الأشموني[١] علةَ توكيد ضمير الرفع المتصل بضميرِ رفعٍ منفصل، وذلك قبل أن يؤكّد بالنفس والعين قال: "ليكون تمهيدًا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه"، وفي مثل قولنا: (أعجبني زيدٌ خُلُقُه)، الإعجاب بـ(الخُلُق)، وذُكر (زيد) للتوطئة والتمهيد[٢]، وتأتي التوطئة كذلك بمعنى الإيذان، فقد ذكر ابنُ جني عند حديثه عن قولهم (لا أبا لك) أنَّ الألف تؤذن بالتعريف والإضافة، وأما اللام فتؤذن بالفاصل والتنكير[٣].

والتهيئة من مرادفات التوطئة، فقد ذكر سيبويه في (ربّما وقلّما) أنَّ (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة حرف واحد ثم قال: "وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنَّه لم يكن لهم سبيلٌ لـ(ربّ يقول)" [٤]، وقال ابنُ مالكٍ عن دخول (ما) على الكاف و(ربّ): "كافّة ومهيئة لأن يدخلا على الجمل الفعلية والاسمية"[٥].

وللفراء كلامٌ مهمٌ حول ذلك، فعند حديثه عن قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾[٦] قال: "أضاف المثل إليهم ثم قال: (أعمالهم كرماد اشتدت به الريح)، والمثل للأعمال، والعرب تفعل ذلك، قال

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٥/٣

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٥٢/٢

(٣) ينظر: الخصائص لابن جني ٣٤٤/١

(٤) الكتاب ١١٥/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ٨١٨/٢

(٦) سورة إبراهيم، الآية (١٨)

تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾[1]، والمعنى: ترى وجوههم مسودة، وذلك عربي؛ لأنهم يجدون المعنى في آخر الكلمة، فلا يبالون ما وقع على الاسم المبتدأ"[2].

فالرؤية هنا واقعة – من حيث الصنعة والتركيب – على ذوات الكاذبين على الله، المعبّر عنهم باسم الموصول المجموع (الذين)، الذي أُعرب مفعولًا به لفعل الرؤية، أما الدلالة فتقضي بمفعولية الوجوه؛ إذ المعنى كما نصّ الفراء: (ترى وجوهَهم مسودّة)، ولم يُذكر الاسم الموصول في حقيقة الأمر إلا تمهيدًا وتوطئةً لـ(الوجوه)، ولـمّا كانت هذه الدلالة واضحةً بيّنةً لم يُبالوا بما اقتضته الصناعة، وإن تعارَض في ظاهره مع ما تفرضه الدلالة.

مما سبق يتبين أن التوطئة من الظواهر اللغوية المهمة التي لها أصداء واضحة في ألسنة العرب وكلامهم، وفي إشارات النحاة ومعالجاتهم؛ إذ يُراعى فيها التمهيد لمجيء الأمر ذي الشأن في الكلام والتركيب.

ومن أبرز مظاهر التوطئة في الدرس النحوي ما يأتي:

**١) الحال الموطئة:**

وهي الحال الجامدة التي وُصفتْ بمشتقٍ أو شبهه، وهذه الصفة هي الحال في الحقيقة[3]، كقوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[4]، فقوله: (بشرًا) حال من

(١) سورة الزمر، الآية (٦٠).

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٧٢-٧٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص٢٣٥

(٤) سورة مريم، الآية (١٧)

الفاعل في الفعل (تمثّل) وهو المَلَك، و(سويًّا) نعت لـ(بشرًا)، فالحال هنا جامدة، والذي سوّغ ذلك هو النعت (سويًّا)، و(بشرًا) هو الحال الموطئ لذكر هذا النعت، ولذلك سُميت هذه الحال موطئة؛ لأنها ذكرت هنا توطئةً للنعت بالمشتق[١]، فهي غير مقصودة لذاتها، وإنما المقصود الصفة التالية لها، وما هي إلا وسيلة ممهدة لذكرها.

ومن أمثلة الحال الموطئة قولهم: (مررت بزيدٍ رجلًا صالحًا)، الأصل: مررت بزيدٍ صالحًا، وأما (رجلًا) فذكرت توطئة للحال، وذلك لأنَّ الحال لما كانت "صفة معنوية أشبهت اللفظية، ومن حكم اللفظية أن تجري على موصوف في اللفظ، ففعلوا في الحال في بعض المواضع ذلك للإشعار بأنها صفة في المعنى"[٢].

**٢) الخبر الموطئ:**

الخبر – كما هو متقرر عند النحاة – هو الجزء الذي يتم الفائدة وينتظم مع المبتدأ في تكوين جملة[٣]، أما مصطلح (الخبر الموطئ) فلم يظهر إلا متأخرًا، ولعل أول مَنْ استخدم هذا المصطلح هو ابن الباذش؛ فعند حديثه عن قوله تعالى:﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٤]، ذكر أن (عشرة) ليست هي الخبر المستقل بالفائدة، بل جيء بها لتكون توطئةً للخبر بعدها، وهي للتوكيد، مثل: زيدٌ رجلٌ صالحٌ[٥].

---

(١) المرجع السابق ص٢٣٦

(٢) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٢٤٨/٥

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٠١/١

(٤) سورة البقرة، الآية (١٩٦)

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٦٨/٢.

وكذلك ابن هشام ذكر هذا المصطلح فقال: "وإن كان الخبرُ غير مقصود لذاته قيل: خبر موطئ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾(١)"(٢).

**٣) اللام الموطئة:**

وهي اللام الموطئة لجواب القسم، وهي لامٌ تدخل على الشرط الذي تقدّم عليه القسمُ لفظًا أو تقديرًا، مؤذنةً أنَّ الجواب ليس للشرط وإنما للقسم، وأكثر ما تكون مع (إنْ) الشرطية والقسم محذوف، كقولك: (لئن أكرمتني لأكرمنّك)، وقد تدخل على غيرها من أدوات الشرط(٣).

وإذا اجتمع القسم والجزاء فأيهما تصدّر كان الجواب له، فمثال تقدّم الجزاء قولك: (إنْ تذهبْ والله أذهبْ)، فهنا جُزم الجواب بحرف الجزاء وألغي القسم.

ومثال تقدّم القسم قولنا: (والله لئن أتيتني لآتينّك)، فاللام الأولى هي اللام الموطئة، والثانية جواب القسم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَرَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾(٤)، فالجواب هنا للقسم المحذوف، والشرط ملغى، والدليل "ثبوت النون في الفعل المنفي؛ إذ لو كان جوابًا للشرط لكان مجزومًا، فكانت النون محذوفة"(٥).

---

(١) سورة النمل، الآية (٥٥).

(٢) مغني اللبيب لابن هشام ص٧٤٣.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص١٣٦/١٣٧، وشرح قواعد الإعراب لشيخ زاده ص١١٨

(٤) سورة الحشر، الآية (١٢).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٥، ١٤٢.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنَّ التوطئة تكثر بوساطة الحروف؛ إذ هي روابط تحقق من التهيئة ما لا يكون في غيرها، فتاء التأنيث تتصل بالفعل الماضي وتكون مؤذنةً بمجيء المسند إليه مؤنثًا، نحو: قامت فاطمة، وكذلك الفاء الداخلة على جواب الشرط؛ إذ ثمة مواضع لا يكون فيها جواب الشرط صالحًا، فتكون الفاء موطئة لصلاحية مجيء الجواب، قال سيبويه: "واعلم أنَّه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء"(١).

**٤) دخول (ما) يُوطّئ للدخول على الجمل الفعلية:**

وذلك في (إنَّ) وأخواتها؛ وهي حروف تختص بالدخول على الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، وعند دخول (ما) الزائدة على هذه الأحرف فإنها تكفّها عن العمل، وتهيئ دخولها على الجمل الفعلية، وتُؤذن بزوال اختصاصها بالجمل الاسمية(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٣)، فـ(ما) هنا موطئة؛ لأنها هيأت هذه الألفاظ للدخول على الفعل(٤).

كذلك (رُبَّ)؛ وهي حرفُ جرٍّ يختص بالدخول على الاسم الظاهر؛ لكنْ عندما تدخل عليها (ما) فإنها تكفها عن العمل، وتوطئ لدخولها على الجمل

(١) كتاب سيبويه ٦٣/٣

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٤٧/١

(٣) سورة الأنبياء، الآية (١٠٨).

(٤) ينظر: الجنى الداني ص٣٣٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٤/١

الاسمية والفعلية[1]، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [2]، فقد وليت (ربّ) الجملة الفعلية، و(ما) هي التي وطأت لذلك.

ومما يلحق بذلك دخول (ما) على الفعلين (خلا وعدا)؛ إذ هما قبل دخول (ما) صالحان لِأَنْ يكونا حرفي جرٍّ أو فعلين، فإذا دخلتْ عليهما (ما) هيأتهما ليكونا فعلين، فيجب نصب ما بعدهما على المفعولية، نحو: قام القوم ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا.

(١) اختلف النحاة في (ربما)؛ فذهب سيبويه والزمخشري وغيرهما أنها تختص بالدخول على الفعل، وذهب ابن مالك إلى أنها تدخل على الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ينظر: الجنى الداني ص٤٥٥، وأوضح المسالك ٣/٧٠-٧٢، تمهيد القواعد ٦/٣٠٤٢.

(٢) سورة الحجر، الآية (٢).

**المبحث الأول: التوطئة في باب النعت:**

ينقسم النعت باعتبار معناه إلى ثلاثة أقسام:

– نعت مؤسس: وهو ما دل على معنى جديد لا يُفهم الكلام بغير وجوده، نحو: أعجبني الخطيب الشاعر، فـ(الشاعر) هنا نعت، وقد أفاد معنى جديدًا.

– نعت مؤكد: وهو ما دل على معنى؛ ولكنَّ هذا المعنى يمكن أنْ يُفهم من الكلام بغير وجوده، ويؤتى به للدلالة على التأكيد، نحو: تخيرت من المعلمين الحاذق البارع، فـ(البارع) نعت مفهوم من كلمة (الحاذق) [(١)].

– النعت الموطئ: وهو النعت الجامد، وغير المقصود لذاته، وإنما يذكر توطئة للمشتق الذي بعده، نحو: رأيت أخًا أخًا مخلصًا، فـ(أخًا) الثانية نعت موطئ، وهو غير مقصود، وإنما المقصود الاسم الذي بعده، وهو (مخلص) [(٢)]، ومن ذلك قولهم: (ويلٌ له ويلٌ طويل) على أنّ (ويل) الثانية بدل أو صفة موطئة، أما عند النصب فتقول: ويل له ويلًا طويلًا، على أنه حال موطئة، كأنه قال: ويل له دائمًا[(٣)].

وقد ورد هذا النوع من النعت في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين؛ منهم مَنْ صرَّح به، ومنهم مَنْ أشار إليه ضمنًا؛ فقد ذكر سيبويه أنَّه إذا كُرّر الاسم فصار وصفًا فأنت هنا بالخيار، إنْ شئت نوّنتَ الثاني، وإن شئت لم تنوّن، وذلك قولك :لا ماءَ ماءَ باردًا، ولا ماءَ ماءً باردًا، أما (باردًا) فلا يكون إلا

---

(١) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن ٤٥٦/٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٩١/٣، الحاشية رقم (٢).

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٦٧/٧

منوّنًا؛ لأنَّه وصفٌ ثانٍ[١]، فكلام سيبويه يُشعر أنَّ (ماء) الثانية وصف للأولى؛ لأنَّه ذكر أنَّ (باردًا) وصف ثانٍ، و(ماء) الثانية نعت جامد، وقد ذُكر توطئةً للمشتق بعده (بارد)، ويصدق عليه أنَّه نعتٌ موطئ، قال أبو حيَّان: "وتكررت النكرةُ توطئةً للنعت، فيراد بها التأكيد"[٢].

وقد اختلف النحاة في إعراب وتوجيه الكلمة الثانية وهي كلمة (ماء) في هذا التركيب، ونظائرها الواقعة موقعها؛ فذهب قومٌ إلى أنَّها توكيدٌ لفظيٌّ، ولا يكون نعتًا؛ إذ كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد[٣]، وصحح آخرون أنْ تكون بدلًا مطابقًا من الكلمة الأولى، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾[٤]، وجوَّز بعضُهم كونه عطفَ بيان أو بدلًا؛ لكونهما أوضح من المتبوع[٥].

واختار كثيرٌ من النحويين إعرابَ هذه الكلمة في هذا الأسلوب نعتًا موطئًا؛ كأبي حيان[٦]، وناظر الجيش[٧]، والشيخ خالد الأزهري[٨]، وغيرهم؛ إذ لما وصفت بـ(باردًا) صارت مغايرة لكلمة (ماء) الأولى تغاير المطلق والمقيد، ولأنَّه يجوز الوصف بالاسم الجامد إذا وُصِف، كقولهم: مررت برجلٍ رجلٍ عاقلٍ،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٨٩/٢

(٢) ارتشاف الضرب ١٣١٤/٣

(٣) هذا قول الكمال الأنصاري، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٠/١

(٤) سورة العلق، الآية (١٥-١٦).

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٧/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣١٤/٣

(٧) ينظر: تمهيد القواعد ١٤٤٧/٣

(٨) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٥١/١

وأجازوا في (ماء) الثانية الإعراب والبناء؛ فالرفع بالنظر إلى المحل، أما النصب فإنَّه بالنظر إلى لفظ المنعوت حال كونه معربًا، وإلى محله حال كونه مبنيًا[١].

ويمكن أنْ يجاب عن كونه توكيدًا لفظيًّا أنَّ كلمة (ماء) الثانية لما وصفت وتقيدت بقيد خرجت عن كونها مرادفة لكلمة (ماء) الأولى، فلا تعرب توكيدًا لفظيًّا؛ إذ ليست مرادفة لها، وكذلك لا يمكن أنْ تكون بدلًا مطابقًا؛ لأنَّها ليست مساوية لها، ولو أعربنا (ماء) الثانية بدلًا، وجعلنا (باردًا) نعتًا لـ(ماء) الأولى، للزم من ذلك تقديم البدل على النعت، وهذا ممتنع[٢]؛ لأنَّ التوابع إذا اجتمعتْ وجب مراعاة الأفضل في ترتيبها، وذلك يكون بتقديم النعت، ثم عطف البيان، فالتوكيد، فالبدل، فعطف النسق[٣].

هذا ما ذكره العلماء في إعراب هذا الأسلوب، والذي يظهر جواز كل الإعرابات السابقة، والأحسن أنْ تعرب كلمة (ماء) نعتًا موطئًا؛ لخلو هذا التوجيه من الشوائب التي تشوب سواه.

---

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٥١/١

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٥١/١، وحاشية الصبان على الأشموني ١٧/٢، وضياء السالك ٣٥٢/١.

(٣) هذا الترتيب ليس واجبًا، وإنما هو الأكثر استعمالًا، فسيبويه لم يذكره نصًّا؛ ولكنه جاء في أمثلته بالنعت ثم التوكيد ثم البدل ثم العطف، أما المتأخرون كأبي حيان وابن عقيل فقد نصُّوا على ذلك صراحةً، وقد قيل:

قدم النعت فالبيان فأكد ثم أبدل واختم بعطف الحروف

ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٢٥/٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٩١/٣، وضياء السالك ٢٣٦/٣، والنحو الوافي ٤٣٥/٣.

ومن النعت الموطئ قولهم: له صوتٌ صوتٌ حسن؛ لأنَّك "إنَّما أردت الوصف"[١]، فذكر (صوت) توطئة له، وذكر سيبويه[٢] أنَّ الاختيار هنا الرفع؛ لأنَّك لم تُرِدْ حمله على الفعل، وكان الآخر هو الأول، وإنْ نصبت فقلت: له صوتٌ صوتًا حسنًا، فهو جائز، والتقدير: يُصوت أيَّما صوت، فإنْ قلت: له صوت صوت الحمار، لم يجز أنْ تُعرب (صوت) الثانية نعتًا؛ لأنَّه معرفةٌ، ولا تُوصف النكرة بالمعرفة[٣].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض النحاة أشاروا إلى "النعت الموطِّئ" في سياق معالجتهم (الحال الموطّئة) – وهي الحال الجامدة الموصوفة بمشتق هو الحال في الحقيقة – وتوجيههم شواهدها وأمثلتها، وذلك نحو قـــوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٤]، ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[٥]، وقولنا: (مررت بزيدٍ رجلًا صالحًا)، ويُفهَم من إشاراتهم في هذا الصدد أنَّ ترتيب عنصرَي التوطئة في هذا السياق أتى مخالفًا ما تجري به العادة من تأخُّر الموطَّأ له في الرُّتبة عن الموطِّئ المتقدم.

يقول ابنُ بابشاذ مُعلّلا لمجيء الحال اسمًا جامدًا غير مشتق في قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا﴾[٦]: "و(لسانًا) حال في أحد الوجهين؛ لأنَّك

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٣/١

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣٦٤/١

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ١٩٩٨/٤

(٤) سورة مريم، الآية (١٧).

(٥) سورة الأحقاف، الآية (١٢).

(٦) سورة الأحقاف، الآية (١٢).

لمّا نعتّ اللسان بعربيّ – والصفة والموصوف كالشيء الواحد– صارت الحال بالمشتق، وصار (عربيًّا) هو الموطِّئ لكون اللسان حالًا، وليس حقيقة اللسان أنْ يكون حالًا؛ لكونه جامدًا، لولا ما ذُكر من الصفة"[١].

فمقتضى كلامهم أنَّ الموطئة هي صفةُ الحال، وليست الحال الموصوفة[٢]، فالذي يتضح من توجيههم للحال والنعت في مثل النماذج المذكورة ونحوها أنَّ النَّعت المشتقّ المتأخر هو الذي وطَّأ لوقوع الاسم الجامد قبله حالًا، وعلى هذا يكون الاسم الجامد المتقدم حالًا موطَّأ لها بموطِّئ هو النعت المشتق؛ الذي سوّغ مجيء الحال اسمًا جامدًا.

* * *

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣١١

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو ص٢٣٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٧٦.

**المبحث الثاني: التوطئة في باب التوكيد:**

من المعلوم أنَّ التوكيد ينقسم إلى قسمين: معنوي ولفظي، والمعتدّ به في باب التوابع هو التوكيد المعنوي[١]، والمعنوي على ضربين؛ أحدهما: ما يقصد به رفع توهم مضاف إلى المؤكد، والثاني: ما يقصد به رفع توهم عدم إرادة الشمول[٢].

ولم أجد نصًّا صريحًا عن التوطئة في باب التوكيد، كما هو الحال في باب النعت، غير أنّ هناك مواضع في التراكيب العربية، وفي معالجات النحاة تدلّ عليها، وتتلبس بها؛ ومن ذلك: توكيد الضمير المرفوع توكيدًا معنويًّا بالنفس والعين؛ إذ توطّئ له العربية بضمير رفع منفصل بين المؤَكَّد والمؤَكِّد، نحو: (قم أنت نفسُك)، (وقوموا أنتم أنفسُكم)، فهنا يجب توكيده أوَّلًا بالضمير المنفصل؛ وإنما احتاج لذلك لأنَّ (النفس) و (العين) أسماء تتصرف، ويؤكد بهما، فيعرض لهما في بعض مواضع توكيد الضمير المرفوع لبسٌ إنْ لم يؤكدا، فعندما نقول: (هند خرجتْ نفسُها) يجوز أن تكون (هند) هي الخارجة، ويجوز أن تكون (نفسها) هي فاعل للفعل (خرجتْ)، كما نقول: هند خرجتْ جاريتُها، وليس في (خرجتْ) ضمير، والمعنى هنا مختلف، فإذا أكدوا قبل النفس فقالوا: (هند خرجتْ هي نفسُها) فإنَّ التوطئة بالضمير هنا تزيل اللبس، وتكون (نفسها) توكيدًا[٣].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٨٤/٧

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٠٦/٣، ٢٠٧

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٤٤/٣

وكذا يقال في: (المرأة خرجتْ عينُها) بتوكيد ضمير الرفع المستتر (هي) توكيدًا معنويًّا بـ(عينُها)، وقد لجأت العربية هنا إلى استجلاب موطّئ يمهّد لهذا التوكيد، فأقحمتْ ضميرًا منفصلًا، وقالت: (المرأةُ خرجتْ هي عينُها)؛ لئلا يُتوهّم أنَّ المعنى هنا: المرأة خرجتْ عينُها الباصرة التي ترى بها؛ "إذ لو قيل: (المرأة خرجتْ عينُها)، توهمت الباصرة"(١).

أما قولهم: قام الزيدون أنفسُهم، فيمتنع الضمير؛ وذلك لأنَّ الضميرَ لا يؤكد الاسم الظاهر؛ لكونه أعرف منه(٢)، وإذا كان التوكيد بلفظ (كل) فلا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل، فتقول: جاءوا كلهم، ولو قلت: جاءوا هم كلهم، لكان حسنًا(٣).

ومن صور التوطئة في باب التوكيد قولهم: (جاء الجيش كله أجمع)، وذلك عند إرادة تقوية التوكيد، يتبع (كله) بـ(أجمع)، و(كلها) بـ(جمعاء)، ومما يدل على أنَّ (كل) جاءتْ موطئةً أنَّه يجوز أنْ يؤكد بأجمع وجمعاء مستقلة، فتقول: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء(٤)، فألفاظ التوكيد إذا تكررت "فهي للمتبوع، وليس الثاني تأكيدًا للتأكيد"(٥).

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٠/٢

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٤٠٨/٢

(٣) المرجع نفسه.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣٣٢/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ١٣٧/٢

(٥) شرح الألفية للأشموني ٤٠٦/٢

كما تظهر التوطئة الوظيفية جليّةً في لفظ التوكيد المعنوي (عامّة) [١]، كما في قولنا: (غاب الطلابُ عامّتُهم)، (رأيتُ أصدقاءَك عامّتَهم)، (مررتُ بالقومِ عامّتِهم)؛ إذ النسبة هنا ليستْ إلى جميع الطلاب والأصدقاء والقوم؛ بل المراد: (غاب أكثرُ الطلابِ)، (رأيتُ أكثرَ الأصدقاءِ)، (مررت بأكثرِ القوم).

وهنا تقضي صنعةُ الإعراب بفاعلية (الطلابُ)، ومفعولية (أصدقاءَك)، وجرّ (القومِ) على أنهم ممرور بهم، وبكون لفظ (عامّة) هنا توكيدًا معنويًّا تابعًا لما قبله، وإن قضتِ الدلالةُ بنسبة هذه المعاني النحوية إلى لفظ التوكيد نفسه؛ إذ عامةُ الطلاب هم الذين غابوا، لا كلهم، كما وقعت الرؤية على أكثر الأصدقاء، لا كلّهم، ومُرَّ بعامّة القوم، لا كلّهم.

ومن التوطئة في التوكيد اللفظي توكيدُ الجملة؛ فإنْ كان المؤَكَّد جملةً فعليَّةً أو اسميَّةً جاز تكرارها بعطف، والأجود – إذا أُمن اللبس – الفصلُ بينها وبين المُعادة بـ(ثم) غالبًا[٢]، وقد يعطف بغيرها، وذلك كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[٤]، فـ(ثم) موطئ للجملة بعده، التي هي توكيدٌ في الحقيقة للجملة الأولى توكيد لفظي.

---

(١) عدّ سيبويه لفظة (عامة) من ألفاظ التوكيد، وهي عنده بمعنى (كل وجميع)، وقد خالفه المبرد – وتابعه غيره – ذاهبا إلى أنها بمعنى (أكثر)، فتعامل حينئذ معاملة بدل البعض. ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٩٥٠، ١٩٥١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٣٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥٩/٤

(٣) سورة التكاثر، الآية (٣-٤).

(٤) سورة الانفطار، الآية (١٧-١٨).

ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ العاطفَ هنا مُهملٌ، لا يعطف مطلقًا؛ بل هو صوريٌّ؛ لأنَّ بين الجملتين تمام الاتصال؛ لذا لا تعطف الثانية على الأولى عطفًا حقيقيًّا[١]، فالعاطف هنا يدخل على التوكيد اللفظي؛ وذلك للإيغال في التوكيد[٢].

وهذه التوطئة بـ(ثم) تكون إذا أُمن اللبس، فإنْ خيف توهم كون الجملة الثانية غير مؤكدة وجب ترك العاطف، نحو: ضربْتُ زيدًا ضربْتُ زيدًا، فلو قيل: ثم ضَربْتُ زيدًا، لتوَّهم السامعُ أنَّ الضرب تكرر منك مرتين، وذلك يخل بالتوكيد، ويوهم أنَّ الضرب الثاني غير الأول، والغرض أنَّه لم يقع منك الضربُ إلا مرةً واحدة[٣].

ونخلص مما سبق إلى أنَّ مصطلح (التوكيد الموطَّأ له) لم يجرِ على ألسنة النحاة، ولم يدُر في تصانيفهم، مثلما ذاع مصطلح (النعت الموطئ)، غير أنَّ معالم التوطئة وملامحها استُعملت في ألسنة العرب في بعض تراكيب التوكيد، كما وردت نماذج منها في الذكر الحكيم، وذلك على النحو الذي بُيِّن.

فكان بَدَهيًّا مع ذلك أنْ نجد في تصانيف النحاة إشاراتٍ مبثوثة، ومعالجات متفرقة، تُستَنطَق منها التوطئة في هذا التابع، ويوقَف فيها على عنصرَيها – (الموطِّئ) و(الموطَّأ له) – وإنْ لم يصرّحوا بالمصطلح نصًّا.

* * *

(١) ينظر: ضياء السالك ١٦٥/٣، والنحو الوافي ٥٣٦/٣، والعطف الصوري: أن يكون في صورة العاطف وشكله الظاهر دون حقيقته.

(٢) ينظر: معاني النحو ٢٤٣/٣.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٣٣٠٨/٦، والتصريح بمضمون التوضيح ١٤٢/٢

**المبحث الثالث: التوطئة في باب البدل:**

تظهر التوطئة بشكل أكثر وضوحًا في باب البدل؛ إذ إنَّ البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه[١]، فقولنا: (واضعُ النحوِ الإمامُ عليٌّ)؛ (عليٌّ) يُعدُّ تابعًا لـ(الإمام) في الإعراب، وهو المقصود بحكم نسبة وضع النحو إليه، وإنما ذكر المبدل منه (الإمام) توطئةً وتمهيدًا له؛ ليستفاد بمجموعهما فضل توكيد وبيان لا يكون في الإفراد، فـ(الإمام) غير مقصود بالذات، فلو أنك حذفته لاستقل (علي) بالذكر منفردًا، فإذا قلنا (واضع النحو عليٌّ) كان الكلام مستقلًا، ولا يوجد واسطة بين التابع والمتبوع[٢].

فالبدل هو المهم، وهو الذي قصد بما نسب إلى المبدل منه، أما المبدل منه فقد ذُكر على جهة التحقيق تمهيدًا وتوطئةً له[٣]، ولأجل ذلك تكثر إعادة العامل مع البدل دون غيره من التوابع[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[٥]، فـ(لمن آمن) بدلُ بعضٍ مِنْ (للذين استضعفوا).

وقد أشار سيبويه إلى هذه التوطئة بقوله: "ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخَرَ، ويَعْمَلُ فيه – أي الفعل – كعَمِله في الأوّل، كقولك :رأيتُ قومَك

---

(١) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو ص٢٦١

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني ٢٣٥/٣

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٨٦/٣، وتمهيد القواعد ٢٨٢٢/٦

(٤) العامل في البدل هو العامل في المبدل منه؛ إذ كونه تابعًا بالإجماع يمنع من تقدير عامل، وهذا هو مذهب سيبويه، ينظر: الكتاب ١٥٠/١.

(٥) سورة الأعراف، الآية (٧٥).

أكثرَهم، ورأيتُ بني زيد ثُلُثَيْهم، ورأيتُ بني عمّك ناسًا منهم، وصَرَفْتُ وجوهها أولها"[1]، ثم قدّر معاني هذه الأمثلة، وفي تقديره بيان أن الاسم الثاني هو المقصود والأول موطئ له؛ حيث قال: " أراد: رأيت أكثرَ قومِك، وثُلُثَيْ قومِك، وصرفت وجوهَ أولِها"[2].

ويفهم من كلامه أنَّ البدل يجيء في الكلام مكان المبدل منه، وكأنَّ الأول لم يذكر، وليس في ذلك تنحيةٌ للمبدل منه أو إلغاءٌ له؛ ولكنَّه يدل على أنَّ البدل قائمٌ بنفسه، وغير مبيّن لما قبله، بدليل أنَّك لو قلت: (زيدٌ رأيت أباه عمرًا)، وجعلت (عمرًا) بدلًا من (أباه)، فلو كان المبدل منه في حكم الإلغاء وكان لغوًا، لكان الكلام: زيد رأيت عمرًا، وهذا محالٌ فاسد[3]، ومما يدل كذلك على أنَّ المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا[4] وجوب عود الضمير إليه في بدل البعض وبدل الاشتمال، تقول: أعجبني محمد خلقه، وقرأت الكتاب نصفه، فإذا سقط المبدل منه لم يعد الضمير على شيء، وهذا لا يصح[5]، كما رُدّ على مَنْ قال: إن المبدل منه في نيه الطرح بقول الشاعر:

**إنّ السيوفَ غدوّها ورواحها تَرَكَتْ هوازن مثل قرنِ الأعضبِ**[6]

---

(١) الكتاب ١/١٥٠

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٠

(٤) قولهم: المبدل منه في حكم الطرح، يقصد به من جهة المعنى غالبًا دون اللفظ، ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٩٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي، رسالة دكتوراه، ١/١٠٨٩

(٦) البيت من الكامل، وهو للأخطل في: ديوان الأخطل ص٤٤، وتمهيد القواعد ٧/٣٤١١، شرح الأشموني على الألفية ٣/١٣.

فجعل الخبر وهو (تركت) لـ(السيوف)، وألغى غدوها ورواحها، ولو لم يلغهما لقال: (تركا)، وإنما يكون الأول ملغيًا في بدل الغلط، والأكثر فيه أنْ يقع بعد (بل) [١].

يتضح مما سبق إذن أنَّ الذي عليه الاعتماد من الاسمين (المبدل منه، والبدل) هو الاسم الثاني، وذكر الأول توطئةً وبيانًا له، ويدل على ذلك ظهور المعنى جليًّا في بدل الاشتمال وبدل البعض، فإذا قلت: (سُرق زيدٌ ماله)؛ فالمعنى المسند إلى المبدل منه مسند كذلك إلى البدل، وإسناده إلى الأول مجاز، أما إلى الثاني فحقيقة، فالمسروق هو المال دون زيد[٢].

وكذلك قولك: (ضربْتُ زيدًا رأسَه)، فالضرب وقع برأسه دون سائره، فلو قلت: "ضربْتُ زيدًا"، وسَكَتَّ، قد يظن المخاطبُ أنَّ الضرب وقع بجُمْلته، ولم يختص عُضْوًا منه، "فعلمتَ بذلك أنَّ المعتمَد بالحديث هو الاسمُ الثاني، والأوّلُ بيانٌ، فالبيانُ في البدل مقدَّمٌ، وفي النعت والتأكيدِ مؤخَّرٌ"[٣].

فالتوطئة إذن في باب البدل تظهر آكدَ ما تظهر في نوعي البدل: بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال؛ نحو: (أكلتُ الرغيفَ نصفَه)، و(أعجبتُ بالفتاة حيائِها)؛ فمعطيات الدلالة تقضي هنا بأن المفعول به هو (نصف الرغيف)، وأنَّ (الرغيف) ليس إلا توطئةً وتمهيدًا له، أما الصناعة النحوية فتتسامح في المعطيات المذكورة؛ فتنظر إلى الرغيف على أنَّه مفعولٌ به وقع

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٣٤١١/٧، وبدائع الفوائد لابن القيم ١٩٧/٤

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٢/٢

الحدث عليه، وإنْ كان الحدث في الحقيقة لم يقع على الرغيف جملة؛ ولكنَّه وقع على نصفه فقط.

ويمكن أنْ نقول بعبارةٍ أخرى: الحدث وقع على الرغيف إجمالًا، ووقع على نصفه حقيقةً وتفصيلًا، كما تتعامل الصنعة مع (نصف الرغيف) على أنَّه بدلٌ أُبدِل من المفعول به (الرغيف)، فنُصِب بالتبعيّة له، وكذلك الحال في قولنا: (أعجبت بالفتاةِ حيائِها)، فالمعنى المراد إذن عند التحقيق: (أكلتُ نصفَ الرغيفِ)، و(أُعجبتُ بحياءِ الفتاةِ)؛ لأنَّ العرب "يجدون المعنى في آخر الكلمة، فلا يُبالون ما وقع على الاسم المبتدأ"[1].

أما البدل المطابق نحو: أُحبّ الإمامَ عليًّا، فالأمر فيه ليس على النحو المذكور؛ لأنَّ التطابق والترادف فيه بين المبدل منه والبدل تجعل العامل – دون خوض في التفصيلات النحوية للنحاة هنا– منصبًّا على جهة الإجمال عليهما معًا.

كما تظهر التوطئة في البدل المطابق إذا أُبدل من اسم الإشارة، نحو قولنا: (هذا الرجلُ كريمٌ) فإنَّ الصنعة النحوية تقضي بأنَّ اسم الإشارة مبتدأ مسند إليه، وكريم خبر مسند.

ومن أمثلة التوطئة في البدل ما يعرف بالبدل التفصيلي[2]؛ وهو بدلُ شيءٍ من شيء إلا أنَّه يفصّل في ذلك، ويكون سردًا لأجزاء المبدل منه، بحيث

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ٢/٧٢-٧٣.

(٢) وقد أدرجه بعضهم تحت البدل المطابق (بدل الكل من كل)، على حين جعله بعضهم بدلَ بعض من كل، ينظر: البحر المحيط ٩/ ١٥٨، الدر المصون ٣/ ٤٥.

يستوفيها جميعًا، نحو: الكلمة ثلاثةُ أقسامٍ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ، وعجبتُ من أخويكَ زيدٍ وعمرٍو.

والصَّنعةُ هنا تقضي بأنَّ البدل هنا هو الاسم المتقدم الأول (اسمٌ) الذي تلا المبدَل منه (ثلاثةُ)، وأنّ قسيمَيه (فعل/ حرف) يُعربانِ معطوفين مرفوعين، وإن اقتضت الدلالة هنا كون ثلاثتها بدلًا من (ثلاثة)؛ لأنَّها في النهاية أجزاء يُستوفَى بها رقم (ثلاثة)، ولمَّا تعذَّر المصير إلى هذا لوجود الواسطة هنا، وهي حرف العطف (الواو)، أُعرب المتقدم بدلًا، وعُطف ما بعده عليه بهذه الواسطة، ومهما يكن من شيءٍ فالتعويل في النهاية على وضوح المراد، وتعيُّن المطلوب.

هذا وقد نصَّ أبو حيَّان الأندلسيُّ في سياق تعليقه على أحد شواهد البدل التفصيليّ – الذي نُعتَ فيه البدل التفصيليّ – على أنَّه إنَّما أُتي به توطئةً وتمهيدًا لذكر ما بعده، يقول في سياق تعليقه على قول الشاعر[1]:

**وكنت كذي رِجْلَين رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رمى فيها الزمانُ فشُلّتِ**

"هذا من باب البدل التفصيلي؛ وإنَّما جيء برِجْل ورِجْل توطئةً لذكر صفتيهما"[2]، ويستفاد هنا من كلام أبي حيَّان أنَّ تقدير الكلام: كذي رجلين: صحيحةٍ ومشلولةٍ؛ لكنَّ الشَّاعر أتى بالبدل التفصيليّ (رِجلٍ) بوصفه موطئًا وممهدًا لذكر النعتين: (صحيحة/ رمى فيها الزّمان فشُلّتِ)، ولولا تقدّم (رِجلٍ) لأُعربتْ (صحيحةٍ) بدلًا من (رِجلين)، فـ(رِجْلٍ) في صنعة الإعراب بدل من

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في: ديوان كثير عزة ص٩٩، وكتاب سيبويه ٤٣٣/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وارتشاف الضرب ١٩٦٤/٤.

(٢) التذييل والتكميل ٢٦٥/١

المضاف إليه (رجلين)، أما البدل في المعنى فهو الوصف (صحيحة) وما عُطف عليها.

ويُستفاد من كلام سيبويه في هذا الصَّدد أنَّ (رِجلٍ) هنا – وما جرى مجراها– في رواية الجرّ تحتمل الوصفية والبدلية، يقول عند قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ﴾[1] "ومن الناس مَنْ يَجرّ[2] –يعني: فئةٍ– والجَرُّ على وجهين: على الصفة، وعلى البدل، ومنه قول كُثَيِّرٍ عَزّةَ: وكنتُ كذي رِجلين: رِجلٍ صحيحةٍ ... "[3].

فلِ(رِجلٍ) هنا بالجر على كلام سيبويه وجهان: أحدهما: أنَّها نعتٌ، فتكون نعتًا موطِّئًا للنعت الحقيقي (صحيحةٍ)، والآخر: أنَّها بدلٌ تفصيليٌّ من (رِجلينِ)، وأرى أنَّ البدلية في هذا التركيب ونظائره أشدُّ اتساقًا مع الصنعة والدلالة كليهما.

ومن التوطئة في باب البدل كذلك ما ذكره النحاةُ في المستثنى من المنفي التام، نحو: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ)؛ فهنا يجوز نصب (زيد) على أنَّه مستثنى، ويجوز رفعه على البدلية، والفرق بينهما أنَّك إذا نصبْتَ جعلْتَ النفي هو معتمد الكلام، وأصبح المستثنى فضلةً، وهنا تنصب (زيد) كما تنصب المفعول به، أمَّا

(١) سورة ال عمران، الآية (١٣).

(٢) قرأت العامّة "فئةٌ تقاتل .."" برفع (فئة)، وقرأ الحسن ومجاهد وحميد: "فئةٍ تقاتل .." بالجر. ينظر: الدر المصون، ٣/ ٤٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤٣٢.

إذا أبدلته من (أحد) فإنَّ معتمد الكلام هو إيجاب القيام لـ(زيد)، وكان ذكر الأول كالتوطئة، وهنا ترفع (زيد) كما ترفع الخبر[1].

وعلى هذا فالفرق بين البدل والنصب أنَّك إذا قلْتَ: (ما قام أحدٌ إلا زيد) بالرفع؛ كأن المعنى (ما قام إلا زيدٌ)، أي: أنَّ القصد من ذلك هو إثبات القيام لـ(زيد)، وأما ما قبله فقد ذُكر تمهيدًا وتوطئةً له؛ لأنَّ البدل أهمُّ من المبدل منه، فالمبدل منه يكون على نية الطرح في المعنى عند النحاة، وأمَّا إذا قلت: (ما قام أحدٌ إلا زيدًا) فإن المعنى يكون: ما قام أحدٌ؛ أي: أردتَ أنْ تنفي القيام عن كل أحد، وهذا هو المعنى المهم عندك، ثم بعد ذلك استثنيت (زيدا)؛ لأنَّه خرج عن الإجماع، وليس لأنَّه هو الأهم، فالمهم في حالة النصب هو الإخبار بالنفي، والمهم في حالة الإتباع هو الإخبار بالإيجاب[2].

ونخلص مما سبق إلى أنَّ التابع المسمَّى بدلًا هو أدخلُ التوابع في باب التوطئة، وألصقها به، لا سيّما نوعَيْه بدل البعض، وبدل الاشتمال، وإنْ لم يشِع مصطلح "البدل الموطّئ" في تصانيف النحاة نصًّا، فإنَّ معناه مترسِّخٌ في معالجاتهم، وكثير الدَّوَران في إشاراتهم وتوجيهاتهم، تلك التي يُلحَظ فيها عُنصرا التوطئة: (الموطِّئ، والموطَّأ له).

* * *

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٢

(٢) ينظر: معاني النحو ٢٥٦/٢

## المبحث الرابع: التوطئة في باب العطف:

العطف ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق، وقد سبق الكلام عن التوطئة في البدل، وعطف البيان يجوز أنْ نجعله بدلًا إلَّا إذا قُرِن بالألف واللام بعد منادى، أو عُطف على مجرور وذلك بإضافة صفةٍ مقرونةٍ بـ(أل)، وهو غير صالح لإضافتها إليه، أو غير ذلك من المواضع التي ذكرها النحويون[١].

ومما يذكر في هذا الباب التوطئة لعطف البيان بـ(أي) التفسيرية[٢]، نحو: هذا سوار من عسجدٍ، أي: ذهبٍ، ونهيتك عن الوني، أي: الفتور، وجمهور النحاة[٣] على أنَّ (أيْ) في مثل هذه المواضع حرفُ تفسير، وأنَّ ما بعدها عطفُ بيانٍ يوافق ما قبلها في التنكير والتعريف، وذهب بعضُهم إلى أنَّها حرفُ عطف، لا حرف تفسير، وأنَّ ما بعدها معطوفٌ على ما قبلها عطفَ نسق، لا عطف بيانٍ، ورُدّ رأيُهم بأنَّ جعْلها حرفَ عطفٍ يستلزم مخالفة النظائر.

ومهما يكن من شيءٍ فإنَّ ما يعنينا في هذا السياق، في ضوء الحديث عن التوطئة وملامحها في باب عطف البيان، الإشارة إلى أنَّ (أيْ) المفسِّرة هنا على الرأي الراجح تُعدُّ عند التحقيق حرفًا موطِّئًا للتابع المسمّى عطفَ بيان أو بدلًا، والغرض هنا هو الإيضاح والبيان بعد الإبهام.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٢/٣، وتمهيد القواعد ٣٣٨٢/٧، وشرح الأشموني على الألفية ٣٥٩/٢.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (أي) حرف عطف، والصحيح أنها حرف تفسير، ينظر: الجنى الداني ص٢٣٤، ومغني اللبيب ص١٠٦

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤٧، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٤٢٧، والجنى الداني ص٢٣٤.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ التوطئة في هذا السياق ليستْ توطئةً وظيفيَّةً، يكون الموطِّئ فيها وظيفة نحوية مقررة، كما كان الحال في: الحال الموطّئة، والخبر الموطئ، وكما كان الحال في نماذج التوطئة التي رصدناها من قبل في مباحث: النعت، والتوكيد، والبدل؛ ولكنَّها توطئةٌ لغويَّةٌ تكون بواسطةِ حرفٍ مُوطّئ، كما هو الحال في اللام الموطئة للقسم، و(ما) الكافَّة.

أما في عطف النسق فتظهر التوطئة فيه في مواضع؛ منها: عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع سواء كان هذا الضمير بارزًا أم مستترًا؛ إذ لا يمكن ذلك إلا بوجود موطئ، والأكثر والأولى التوطئة بالضمير المنفصل؛ حتى لا يكون التركيبُ النحويُّ فاسدًا، نحو: اذهب أنت وزيدٌ، قال سيبويه: "لأنك لو قلت: اذهب وزيدٌ كان قبيحًا؛ حتى تقول: اذهب أنت وزيدٌ"(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾(٢)، وقوله: ﴿قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾(٣)، فـ(آباؤكم) معطوفة على الضمير المتصل في (كنتم)، وقد وطئ لهذا العطف بالضمير المنفصل (أنتم).

ويُستفاد من كلام سيبويه – المذكور سابقًا – أنَّ الداعي الذي يقف وراء التوطئة لعطف النسق هنا يتمثل في إصلاح التركيب، ولعل هناك داعيًا آخر ينضاف إلى هذا الداعي، وهو أمْن اللبس، بالتفرقة بين وظيفتين نحويتين مختلفتين؛ وذلك أننا لو قلنا: (قمتُ وزيد)، هكذا دون الموطّئ (أنا)؛ لاحتمل

(١) الكتاب ٢٧٧/١

(٢) سورة الأعراف، الآية (١٩).

(٣) سورة الأنبياء، الآية (٥٤).

التركيب وجهين: أحدهما: (قمتُ وزيدًا): على أنَّ الواو للمعية، و(زيدا) بعدها مفعول معه منصوب، والآخر: (قمتُ وزيدٌ): على أنَّ الواو عاطفةٌ، و(زيدٌ) معطوف مرفوع على تاء الفاعل.

فأزالت العربية هذا اللبسَ بإقحام ضمير الرفع المنفصل (أنا)، وجعلتْهُ موطِّئًا وممهدًا للاسم المعطوف على ضمير الرفع المتصل؛ فرقًا بين واو العطف هذه، وواو المعيّة في (قمتُ وزيدًا)، فلمّا زال الموطئ والممهِّدُ فيه جُعلتِ الواوُ للمعية، ونُصب ما بعدها على المفعول معه، وبذا يخرج التركيب من مبحث التوابع (عطف النسق)، إلى مبحث المفاعيل (المفعول معه).

هذا وقد فُسّر في هذا السياق توكيدُ ضمير الرفع المتصل بضمير رفع منفصل، قبل عطف النسق بأنَّ الضمير المتصل المرفوع يُعدُّ جزءًا من الكلمة التي اتصل بها، فإذا أردنا العطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة، فإذا وُطئ له بالضمير المنفصل دلَّ على إفراده مما اتصل به فحصل له نوع استقلال(١).

وقد يوطّأ بغير الضمير المنفصل، قال الشاطبي: "والشهير عند العرب أنْ يفصل بينه وبين ما عطف عليه بفاصل، أيَّ فاصل كان"(٢)؛ لذا قد يكون الموطئ الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾(٣)، أو الظرف نحو: جلست عندك وزيد، أو بـ(لا) النافية، كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٦٨/٣

(٢) المقاصد الشافية للشاطبي ١٥٠/٥

(٣) سورة الأحزاب، الآية (٤٣).

ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[1]، أو المفعول به، كقوله تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡ﴾[2]، فـ(مَنْ) معطوف على الواو في (يدخلونها)، والذي مهّد لهذا العطف هو المفعول به (الهاء)، وغير ذلك مما يصح أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه[3].

ومن صور التوطئة في عطف النسق التوطئةُ بإعادة الخافض عند العطف على الضمير المخفوض؛ سواء كان هذا الخافض حرفًا كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا﴾[4]، أو اسمًا كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعۡبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾[5]؛ لأنَّ ضمير الجر يشبه التنوين، وهو معاقب له، فلا يعطف عليه كما أنَّه لا يعطف على التنوين، وهذه التوطئة لازمةٌ عند البصريين، أما الكوفيون فيرون أنَّها غيرُ لازمة؛ فيرون جواز العطف دون إعادة الخافض[6].

* * *

(١) سورة الأحقاف، الآية (١٤٨).

(٢) ) سورة الرعد، (٢٣)

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٣٧/٣، والمقاصد الشافية ١٥٠/٥، ١٥١

(٤) سورة فصلت، (١١)

(٥) سورة البقرة، (١٣٣)

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الخامسة والستون ٣٧٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وتمهيد القواعد ٣٤٩٨/٧

**الخاتمة:**

وفي ختام هذه الدراسة يمكن إجمال النتائج التي توصلت إليها في مجموعة نقاط من أهمها:

- ظهرت أمثلة ظاهرة التوطئة في ألسنة العرب، ولُمِحت في شواهد العربية المختلفة، فكان بَدَهيًّا مع هذا أنْ نجد لها أصداء في إشارات النحاة ومعالجاتهم، وإن أشاروا إلى معطياتها بمصطلحات مرادفة، نحو: التمهيد، التهيئة، الإيذان.

- التوطئة من الظواهر النحوية التراثية المهمة، وقد ظهرت ملامحها في مباحث التوابع على تفاوُتٍ فيما بينها؛ وذلك بواسطة عنصر موطِّئ أو ممهِّد لعنصر آخر موطَّأ له.

- أشارت كتب النحو للنعت الموطئ وذكرته بشكل صريح، وهو النعت الجامد، وغير المقصود لذاته، وإنما يذكر توطئةً للمشتق الذي بعده، وقد أوضح البحث هذا الجانب، مع الإشارة إلى التوجيهات الإعرابية المختلفة لهذا النعت.

- تظهر التوطئة بشكل أكثر وضوحًا في باب البدل، فالبدل هو المقصود بالحكم، والمبدل منه إنَّما يذكر توطئةً له، وتتأكد هذه التوطئة في نوعي البدل: بدل البعض من كل، وبدل الاشتمال.

- لم يصرح النحاة بالتوطئة في بابي التوكيد والعطف؛ ولكن وُجدت مواضع في التركيب اللغوي تدل عليها، فوُجِدت تبعًا لذلك إشارات ومعالجات نحوية مبثوثة في تصانيف النحاة، تُستَنبَطُ منها التوطئةُ في بعض أمثلتهما، ويوقَف فيها على عنصريها (الموطِّئ، والموطَّأ له).

- يتنازع التركيب والدلالة في ظاهرة التوطئة؛ لذا لجأ النحاة إلى التوفيق بينهما في المواضع التي يتنازعان فيها، بحيث يراعى التركيب وما يقتضيه من صناعة نحوية في ضوء نظرية العامل، مع عدم إغفال معطيات الدلالة وما تقتضيه.

**التوصيات:**

يوصي الباحث بضرورة تسليط الضوء على هذه الظاهرة المهمة من ظواهر النحو العربي، ألا وهي (ظاهرة التوطئة)؛ إذ ما تزال الدراسات قليلة في هذا المجال، مع أن هذه الظاهرة تلقي بظلالها على كثير من الوظائف النحوية؛ في باب المبتدأ والخبر، والمفعول به، والمنادى، وغيرها، مع ضرورة الكشف عن المسوغات التي دعت العرب إلى اللجوء إليها.

وختامًا: أسأل الله أَنْ يتقبَّل منِّي هذا العمل، وَأَنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وَأَنْ يعفوَ عني، ويغفر زللي فيه، وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله رَبِّ العالمين.

* * *

**المراجع والمصادر:**


- ارتشاف الضرب، أبو حيان. محمد بن يوسف، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، (ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ).
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب. عثمان بن عمر، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، (الأردن، دار عمار، بيروت، دار الجيل، ١٤٠٩).
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري. عبدالرحمن بن محمد، (ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ).
- أوضح المسالك، ابن هشام. عبدالله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (بيروت، المكتبة العصرية).
- البحر المحيط، أبو حيان. محمد بن يوسف، عناية: صدقي محمد العطار وزهير جعيد وعرفان حسونة، (بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ).
- بدائع الفوائد، ابن القيم. محمد بن أبي بكر، (بيروت، دار الكتاب العربي).
- تاج العروس، الزبيدي. محمد مرتضى، (الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، ١٣٨٥هـ).
- التذييل والتكميل، أبو حيان. محمد بن يوسف، تحقيق: د. حسن هنداوي، (ط١، دمشق، دار القلم، الرياض، دار كنوز إشبيليا، ١٤١٨هـ).
- التصريح بمضمون التوضيح، الأزهري. خالد بن عبدالله، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ).
- تمهيد القواعد، ناظر الجيش. محمد بن يوسف بن أحمد، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، (ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨).
- التوطئة ولوازمها في النحو العربي، يعقوب. مالك أحمد، (حولية كلية اللغة العربية، جرجا – مصر، العدد ٢٣ المجلد ٦، ٢٠١٩م).
- جامع الدروس العربية، الغلاييني. مصطفى محمد، (ط٢٨، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤١٤هـ).
- الجنى الداني، المرادي. الحسن بن قاسم، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، الصبان. محمد بن علي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ).

- الخصائص، ابن جني. أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، (ط٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب).

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي. أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، تحقيق دكتور أحمد محمد الخراط (دار القلم، دمشق).

- ديوان الأخطل، الأخطل. غياث بن غوث، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، (ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ).

- ديوان كثير عزة، كثير بن عبدالرحمن بن الأسود، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، (بيروت، دار الثقافة، ١٣٩١هـ).

- شرح ابن عقيل على الألفية، ابن عقيل. عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ).

- شرح التسهيل، ابن مالك. محمد بن عبدالله، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد ود. محمد المختون، (ط١، القاهرة، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ).

- شرح الأشموني على الألفية، الأشموني. علي بن محمد بن عيسى، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، (ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٣٧٥هـ).

- شرح قواعد الإعراب، شيخ زاده. محمد مصطفى، تحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، (ط١، بيروت، دار الفكر المعاصر، ودمشق، دار الفكر، ١٤١٦هـ).

- شرح الكافية الشافية، ابن مالك. محمد بن عبدالله، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، (ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٢هـ).

- شرح الكافية للرضي، ابن الحاجب. عثمان بن عمر، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، رسالة دكتوراه، (ط١، الرياض، عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١٤هـ).

- شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي. عبدالله بن أحمد، تحقيق: المتولي رمضان الدميري، (ط٢، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤١٤هـ).

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، السيرافي. الحسن بن عبدالله، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م).
- شرح المفصل، ابن يعيش. يعيش بن علي، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ).
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ. أبو الحسن طاهر بن أحمد، تحقيق خالد عبد الكريم (ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م).
- ضياء السالك، النجار. محمد بن عبدالعزيز ، (ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ).
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي. محمد بن يعقوب، (ط٨، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٦هـ).
- الكتاب، سيبويه. عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبدالسلام هارون، (ط٣، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ).
- لسان العرب، ابن منظور. محمد بن مكرم، تحقيق: إبراهيم اليازجي ومجموعة من اللغويين، (ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ).
- معاني القرآن، الفراء. يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، (ط١، مصر، دار المصرية للتأليف والترجمة).
- معاني النحو، السامرائي. فاضل صالح، (ط١، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ).
- مغني اللبيب، ابن هشام. عبدالله بن يوسف، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، (ط٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م).
- المقاصد الشافية، الشاطبي. إبراهيم بن موسى، تحقيق: د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، (ط١، مكة المكرمة، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ).
- المقتضب، المبرد. محمد بن يزيد، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، (بيروت، عالم الكتب).
- النحو الوافي، عباس حسن، (ط١٥، القاهرة، دار المعارف).

**References**

- Irtishāf al-ḍarb, Abū Ḥayyān. Muḥammad ibn Yūsuf, taḥqīq : D. Rajab ʻUthmān Muḥammad, (Ṭ1, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1418h).

- Amālī Ibn al-Ḥājib, Ibn al-Ḥājib. ʻUthmān ibn ʻUmar, taḥqīq : D. Fakhr Ṣāliḥ Qadārah, (al-Urdun, Dār ʻAmmār, Bayrūt, Dār al-Jīl, 1409H.

- al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf, al-Anbārī. ʻAbd-al-Raḥmān ibn Muḥammad, (Ṭ1, Bayrūt, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1424h).

- Awḍaḥ al-masālik, Ibn Hishām. Allāh ibn Yūsuf, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd-al-Ḥamīd, (Bayrūt, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah)

- al-Baḥr al-muḥīṭ, Abū Ḥayyān. Muḥammad ibn Yūsuf, ʻInāyat : Ṣidqī Muḥammad al-ʻAṭṭār wa-Zuhayr Juʻayd wʻrfān Ḥassūnah, (Bayrūt, Dār al-Fikr, 1420h).

- Badā'iʻ al-Fawā'id, Ibn al-Qayyim. Muḥammad ibn Abī Bakr, (Bayrūt, Dār al-Kitāb al-ʻArabī).

- Tāj al-ʻarūs, al-Zubaydī. Muḥammad Murtaḍá, (al-Kuwayt, Wizārat al-Irshād wa-al-Anbā', 1385h)

- al-Tadhyīl wa-al-takmīl, Abū Ḥayyān. Muḥammad ibn Yūsuf, taḥqīq : D. Ḥasan Hindāwī, (Ṭ1, Dimashq, Dār al-Qalam, al-Riyāḍ, Dār Kunūz Ishbīliyā, 1418h).

- al-Taṣrīḥ bmḍmwn al-Tawḍīḥ, al-Azharī. Khālid ibn Allāh, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1421h)

- tamhīd al-qawāʻid, Nāẓir al-Jaysh. Muḥammad ibn Yūsuf ibn Aḥmad, taḥqīq : D. ʻAlī Muḥammad Fākhir wa-ākharūn, (Ṭ1, al-Qāhirah, Dār al-Salām, 1428).

- altwṭ'h wa-lawāzimuhā fī al-naḥw al-ʻArabī, Yaʻqūb. Mālik Aḥmad, (Ḥawlīyat Kullīyat al-lughah al-ʻArabīyah, Jirjā-Miṣr, al-ʻadad 23 al-mujallad 6, 2019m)

- Jāmiʻ al-durūs al-ʻArabīyah, al-Ghalāyīnī. Muṣṭafá Muḥammad, (ṭ28, Bayrūt, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, 1414h).

- al-Janá al-Dānī, al-Murādī. al-Ḥasan ibn Qāsim, taḥqīq : D. Fakhr al-Dīn Qabāwah, wa-Muḥammad Nadīm Fāḍil, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1413h)

- Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʻalá sharḥ al-Ushmūnī, al-Ṣabbān. Muḥammad ibn ʻAlī, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1417h).

- al-Khaṣā’iṣ, Ibn Jinnī. Abū al-Fatḥ ‘Uthmān, taḥqīq : Muḥammad ‘Alī al-Najjār, (ṭ4, al-Qāhirah, al-Hay’ah al-Miṣrīyah al-‘Āmmah lil-Kitāb)

- al-Durr al-maṣūn fī ‘ulūm al-Kitāb al-maknūn, al-Samīn al-Ḥalabī. Aḥmad ibn Yūsuf ibn ‘Abd al-Dāyim, taḥqīq Duktūr Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ (Dār al-Qalam, Dimashq).

- Dīwān al-Akhṭal, al-Akhṭal. Ghiyāth ibn Ghawth, sharaḥahu wa-qaddama la-hu : Mahdī Muḥammad Nāṣir al-Dīn, (ṭ2, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 1414h)

- Dīwān Kathīr ‘Azzah, Kathīr ibn ‘Abd-al-Raḥmān ibn al-aswad, jama‘ahu wa-sharaḥahu : D. Iḥsān ‘Abbās, (Bayrūt, Dār al-Thaqāfah, 1391h).

- sharḥ Ibn ‘Aqīl ‘alá al-alfīyah, Ibn ‘Aqīl. Allāh ibn ‘Abd-al-Raḥmān al-‘Aqīlī, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, (ṭ20, al-Qāhirah, Dār al-Turāth, 1400h)

- sharḥ al-Tas′hīl, Ibn Mālik. Muḥammad ibn Allāh, taḥqīq : D. ‘Abd-al-Raḥmān al-Sayyid Wad. Muḥammad al-Makhtūn, (Ṭ1, al-Qāhirah, Hajar lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr, 1410h).

- sharḥ al-Ushmūnī ‘alá al-alfīyah, al-Ushmūnī. ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Īsá, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ‘Abd-al-Ḥamīd, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, 1375h)

- sharḥ Qawā‘id al-i‘rāb, Shaykh Zādah. Muḥammad Muṣṭafá, taḥqīq : Ismā‘īl Ismā‘īl Marwah, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Fikr al-mu‘āṣir, wa-Dimashq, Dār al-Fikr, 1416h)

- sharḥ al-Kāfiyah al-shāfiyah, Ibn Mālik. Muḥammad ibn Allāh, taḥqīq : ‘bdālmn‘m Harīdī, (Ṭ1, Makkah al-Mukarramah, Jāmi‘at Umm al-Qurá, Markaz al-Baḥth al-‘Ilmī wa-Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī, 1402h)

- sharḥ al-Kāfiyah lil-Raḍī, Ibn al-Ḥājib. ‘Uthmān ibn ‘Umar, taḥqīq : D. Ḥasan ibn Muḥammad al-Ḥifẓī, Risālat duktūrāh, (Ṭ1, al-Riyāḍ, ‘Imādat al-Baḥth al-‘Ilmī fī Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd, 1414h).

- sharḥ Kitāb al-ḥudūd fī al-naḥw, al-Fākihī. Allāh ibn Aḥmad, taḥqīq : al-Mutawallī Ramaḍān al-Damīrī, (ṭ2, al-Qāhirah, Maktabat Wahbah, 1414h)

- sharḥ Kitāb Sībawayh llsyrāfy, al-Sīrāfī. al-Ḥasan ibn Allāh, taḥqīq : Aḥmad Ḥasan Mahdalī, wa-‘Alī Sayyid ‘Alī, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, 2008M).

- sharḥ al-Mufaṣṣal, Ibn Yaʿīsh. Yaʿīsh ibn ʿAlī, qaddama la-hu : D. Imīl Badīʿ Yaʿqūb, (Ṭ1, Bayrūt, Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, 1422H)

- sharḥ al-muqaddimah almḥsbh, Ibn Bābashādh. Abū al-Ḥasan Ṭāhir ibn Aḥmad, taḥqīq Khālid ʿAbd al-Karīm (Ṭ1, al-Maṭbaʿah al-ʿAṣrīyah, al-Kuwayt, 1977M).

- Ḍiyāʾ al-sālik, al-Najjār. Muḥammad ibn ʿAbd-al-ʿAzīz, (Ṭ1, Bayrūt, Muʾassasat al-Risālah, 1420h).

- al-Qāmūs al-muḥīṭ, al-Fīrūzābādī. Muḥammad ibn Yaʿqūb, (ṭ8, Bayrūt, Muʾassasat al-Risālah, 1426h)

- al-Kitāb, Sībawayh. ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar, taḥqīq : ʿAbdussalām Hārūn, (ṭ3, al-Qāhirah, Maktabat al-Khānjī, 1408h).

- Lisān al-ʿArab, Ibn manẓūr. Muḥammad ibn Mukarram, taḥqīq : Ibrāhīm al-Yāzijī wa-majmūʿah min al-lughawīyīn, (ṭ3, Bayrūt, Dār Ṣādir, 1414h)

- maʿānī al-Qurʾān, al-Farrāʾ. Yaḥyá ibn Ziyād, taḥqīq : Aḥmad Yūsuf alnjāty, wa-Muḥammad ʿAlī al-Najjār, wʿbdālftāḥ Ismāʿīl Shalabī, (Ṭ1, Miṣr, Dār al-Miṣrīyah lil-Taʾlīf wa-al-Tarjamah).

- maʿānī al-naḥw, al-Sāmarrāʾī. Fāḍil Ṣāliḥ, (Ṭ1, al-Urdun, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, 1420h)

- Mughnī al-labīb, Ibn Hishām. Allāh ibn Yūsuf, taḥqīq : D. Māzin al-Mubārak, wa-Muḥammad ʿAlī Ḥamad Allāh, (ṭ6, Dimashq, Dār al-Fikr, 1985m)

- al-maqāṣid al-shāfiyah, al-Shāṭibī. Ibrāhīm ibn Mūsá, taḥqīq : D. ʿAbd-al-Raḥmān ibn Sulaymān al-ʿUthaymīn wa-ākharūn, (Ṭ1, Makkah al-Mukarramah, Maʿhad al-Buḥūth al-ʿIlmīyah wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī fī Jāmiʿat Umm al-Qurá, 1428h)

- al-Muqtaḍab, al-Mibrad. Muḥammad ibn Yazīd, taḥqīq : Muḥammad ʿbdālkhālq ʿAẓīmah, (Bayrūt, ʿĀlam al-Kutub).

- al-naḥw al-Wāfī, ʿAbbās Ḥasan, (ṭ15, al-Qāhirah, Dār al-Maʿārif)